العلاقات العراقية – السورية الواقع والآفاق

ا.م.د.احمد سلمان مـــحمد
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
م . فيصل شلال عباس
كلية التربية – ابن الهيثم للعلوم الصرفة

المقدمة :

يُعدُّ العراق وسوريا من الدول المهمه والبارزه في منطقه الشرق الأوسط عامةً والمنطقة العربية خاصة لما يمتلكان من موقع ستراتيجي مهم يشكل محور اهتمام الدول الكبرى إذ سعى العراق وسوريا منذ تاسيسهما الى اقامة علاقات سياسية واقتصادية ، الا ان هذه العلاقات استمرت بين التطور والتدهور بسبب تبدل الحكومات في كلتا الدولتيين ، سواء بسقوط الحكومات أو الثورات التي كانت تحدث فيهما ، فضلاً عن المؤثر الاجنبي الذي كان له دوراً في عدم استمرار وتطور هذه العلاقات ، وبعد عام ١٩٦٨ حاول العراق تقوية علاقاتة بسوريا ، إلا أن الخلاف بين الدولتيين بدأ من جديد مع وصول حافظ الأسد الى مقاليد السلطة في سوريا عام ١٩٧٠ وصدام حسين عام ١٩٧٩ ، اذ قطعت العلاقات بينهما عام ١٩٨٢ واستمرت مقطوعة لكن تحسنت نسبيا أبان المدة التي فرضت فيها العقوبات على العراق ، ولاسيما بعد عام ١٩٩٧ ومع سعي الإداره الإمريكيه الى اسقاط النظام العراقي ، كانت سوريا من أكثر الدول العربية معارضة للحرب ، وذلك لخطوره نشوب الحرب على أمنها واستقرارها ، إلا أن العلاقات العراقية السورية عادت على المستويات كافة بعد تغيير النظام في العراق وافتتح البلدان سفارتيهما عام ٢٠٠٧ .

تنطلق فرضية هذة الدراسة من نقطة اساسية بأن العلاقات العراقية السورية شهدت حالة من الارتباك في العلاقة سواء قبل ٢٠٠٣ أو بعدها ، فتارة نراها متطورة وتارة متوتره وهذا ما تحاول أن تثبته فرضية الدراسة .

وقد تم تقسيم الدراسة الى

أولا: نظرة تاريخية عن العلاقات العراقية السورية

ثانيا : سوريا والحرب الامريكية على العراق

ثالثا : العلاقات العراقية السورية بعد عام ٢٠٠٣

رابعا : المتغير الامريكي والعلاقات العراقية السورية

خامسا : احداث ١٩ اب / أغسطس عام ٢٠٠٩ واثرها على العلاقات العراقية السورية

سادسا : الموقف التركي من الازمه العراقية السورية

سابعا : موقف العراق من الازمة السورية بعد عام ٢٠١١

ثامنا : عوامل تطوير العلاقات العراقية السورية

اولاً : نظرة تاريخية عن العلاقات العراقية – السورية

تميزت العلاقات العراقية السورية منذ قيامها بين التطور والتدهور، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ ، سعت سوريا بعدها لتطوير علاقاتها مع العراق خشية التهديدات الاسرائيلية ، اذ دعت الى الاتحاد بين البلدين وقد رحب العراق بذلك ، إلا أن الاوضاع السياسية في هذه المدة في سوريا كانت قلقه بسبب الانقلابات العسكريه فيها بدأً من انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ، الذي عرف بمعاداته للوحده مع العراق ، وما ان اطيح به على يد سامي الحناوي ، الذي اكد دعمه للاتحاد بين البلدين ، لأنَّ قيام هذه الوحدة يحتمه وجود دولة اسرائيل في المنطقة ، ولكن اديب الشيشكلي وجه ضربة قاصمة الى مشروع

الوحده ، بانقلابه المعروف ، إلا أن الحكومة العراقية ومؤيديها ظلوا يعملون من اجل هذا الهدف [١] .

ومما لاشك فيه أنَّ ضعف الوعي القومي والارتباط بالغرب والضعف الاقتصادي والسياسي للبرجوازية العربية وموقف القاده السوريين المعادي للوحدة ، إذ كان اتجاه واسع من الجيش السوري ضدها ، فضلا على عدم جدية بعض القاده العراقيين في مشروع الوحده وهناك من رأى أن الاقتصادي العراقي افضل من الاقتصاد السوري ولايريد اشراك السوريين بخيرات العراق ، فضلا عن النزاعات العربيه كانت من اسباب فشل الوحده العراقية السورية [٢] .

ومع حدوث انقلاب عام ١٩٥٨ ، الذي قضى على النظام الملكي في العراق أصبحت سوريا ضمن الجمهورية العربية المتحدة ، التي ضمت سوريا ومصر ، والتي لعبت دور كبيرا في محاولات تقويض الحكومه العراقيه ، ومع حدوث ثوره ٨ شباط ١٩٦٣ ، شهدت العلاقات بين سوريا والعراق تحسنا ملحوظا ومع حدوث ثوره ١٩٦٨ ، التي قادها البعثيون في العراق التي اصبح فيها احمد حسن البكر رئيسا للبلاد ، بدأ الخلاف السوري العراقي ولاسيما مع تسلم حافظ الأسد مقاليد الامور في دمشق عام ١٩٧٠ وصدام حسين زمام الامور في العراق رسميا عام ١٩٧٩[٣] ، ومما لاشك فيه أن هناك بعض الخلافات الحقيقيه أو المختلقه اسهمت في تقويض العلاقات بين البلدين ابرزها [٤] :

١- اتهام العراق لسوريا بتجاهله شن حرب ضد اسرائيل عام ١٩٧٣.

٢- اتهام العراق لسوريا بقطع مياه نهر الفرات .

٣- قيام سوريا بمطالبه العراق بضعف المبالغ التي كانت تتقاضاها لقاء استعمال العراق لخط الانابيب النفطيه الماره بسوريا .

٤- اتهام سوريا للعراق بمساعده الإخوان المسلمين ماليا وعسكريا ، واتهامات متبادله بتشجيع الاعمال الارهابية .

٥- اتهام العراق لسوريا بترتيب انقلاب عسكري في بغداد .

ومع اندلاع الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ ، اختارت سوريا الوقوف الى جانب طهران ، مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٢ .
وزادت الاوضاع توتراً مع وقوف سوريا الى جانب التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩١ ، والذي اخرجت الولايات المتحده وحلفاءوها العراق من الكويت .

بدأ الدفء النسبي في علاقات سورية مع العراق أواخر حكم حافظ الأسد ، إذ فُتحت الحدود عام ١٩٩٧ ، دون ضجة ثم أخذت سورية أكثر فأكثر تطالب برفع الحصار الاقتصادي عن العراق ، ويعود هذا التغير إلى عوامل عدة منها :

١- شعور النظام السوري بأن سقوط نظام صدام حسين ليس وشيكاً .
٢- أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود .
٣- تزايد عدائية البلدان المجاورة (بما فيها تركيا والأردن) لسورية .

إلا أن الاقتصاد كان العامل الجوهري في التقارب السوري العراقي ، وبالمجمل أثمرت هذه العوامل مصالحة مرتبكة ترافقت مع نفي علني لأن تكون سورية غيرت موقفها ، ثم تنامت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير مع تبوء بشّار الاسد للحكم (٥) .

وفي عام ١٩٩٨ وقع البلدان اتفاقا يعيد اصلاح خط انبوب النفط ، الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بميناء بانياس السوري على البحر المتوسط ، كما قام وزيرالتجاره العراقي محمد مهدي صالح بزياره دمشق في ١٧ ايار/ مايو عام ٢٠٠٠ ، يدعم التعاون الاقتصادي بين البلدين ، واعتباراً من تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٠ ، كانت سورية تستلم مابين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يومياً (٦) .

وفي عام ٢٠٠١ وقعت سوريا مع العراق اتفاقيات سرية مالية تجارية ، فتح العراقيون حساباً لدى المصرف التجاري السوري ، لكي يسددوا أثمان مشترياتهم ، كانوا يودعون في هذا الحساب ما يقارب بليون دولار أمريكي سنوياً ، ويستلم المصدرون السوريون من هذا الحساب

مباشرة وفور وصول البضائع إلى العراق ، لم تتضمن هذه العمليات التجارية أية بضائع تحظرها قوانين المقاطعة ، إذ ارتفع حجم الصادرات السوريه الى العراق بمعدل سنوي للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠ وصل الى اكثر من ٢ مليار دولار سنويا (٧) .

ومما لاشك فيه ان العراق سعى الى التقارب مع سوريا لكسرعزلتة السياسية والاقصادية ، كما ان سوريا تسعى الى تحقيق نمواً اقتصادياً في ضوء حاجة العراق اليها ، لاسيما أنه يرى فيها الشريك الاقتصادي المهم في هذه المرحلة .

ثانيا : سوريا والحرب الامريكية على العراق

كانت سوريا حذرة إلى حدٍ ما في المدة التي سبقت الحرب ، فقد فاجأت كثيراً من المراقبين – وخيّبت أمل الكثيرين في العالم العربي عندما صوتت في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٢ على قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الذي يدعو العراق إلى الكشف عن ترسانة التدمير الشامل وإلى السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق ، ودافع المسؤولون السوريون عن هذا الموقف على أساس أن سوريا أرادت إظهار حسن نيتها والمساعدة في تجنيب العراق والمنطقة الحرب ، بل إنهم ادعوا أن لديهم ضمانات من الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بألا يستعمل القرار لشن هجوم عسكري على العراق ، لقد حرصوا آنذاك ألا يكون ارتباطهم بالنظام العراقي أكثر من اللازم ، مع ازدياد مؤشِّرات الحرب أخذت سورية تعادي المخططات الأمريكية في العراق والمنطقة وتدينها أكثر فأكثر، ثم أدان النظام السوري بشكل علني وبلهجة قاسية غير معهودة ، ما دعاه بالموقف المنافق لبقية الأنظمة العربية حين تجمع بين الرفض المعلن للحرب وتقديم الدعم العسكري واللوجستي لها ، كما اتخذت

سورية موقفاً متصلباً من جهود اللحظة الأخيرة لإقناع صدام بالاستقالة أو مغادرة العراق [٨] .

نتيجة لهذا الموقف المعارض للحرب بشكل قوي خلقت شعبية الرئيس بشّار ليس فقط في سورية بل في العالم العربي عموماً وحسب المسؤولين الأمريكيين سمحت دمشق لمسؤولي البعث العراقي وأسلحة الدمار الشامل بالدخول إلى أراضيها وأرسلت متطوعين وأسلحة إلى العراق رداً على هذه الاتهامات وبعد أن قطعت الحملة العسكرية أشواطاً كبيرة أعلنت سورية في ٢١ نيسان ٢٠٠٣ إغلاق حدودها مع العراق [٩] .

وبذلك فان سوريا وقفت الى جانب العراق في الحرب الامريكيه عليه سواء على المستوى الرسمي او الشعبي .

ثالثا : العلاقات العراقية – السورية بعد عام ٢٠٠٣

على الرغم من التطور في العلاقات العراقية السورية الذي حدث قبل احتلال العراق بسنوات قليلة ، إلا أنه لم يصل الى مستوى التحالف السياسي ، على الرغم من أنَّ سوريا كانت من اكثر البلدان العربية معارضة للحرب على العراق ، سواء بدافع المصلحة السياسية او الاقتصادية ، وحذر السُوريين من خطوره الحرب على أمن واستقرار المنطقة ، على الرغم من عدم تأييد سوريا للحرب على العراق ورفضها الاحتلال الامريكي له في ٩ نيسان / أبريل عام ٢٠٠٣ ، إلا أنَّها استقلبت رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي الذي تولى اول حكومه بعد حل مجلس الحكم والتقى بالرئيس السوري بشارالأسد ، إذ وصف رئيس الوزراء العراقي العلاقات بين البلدين بأنها ابتدأت بصفحة مشرقة ، وبعدها زار نائب الرئيس العراقي ابراهيم الجعفري سوريا في ٧ نيسان / أبريل عام ٢٠٠٤ ، والتقى بالرئيس الاسد والذي اكد خلال الزياره " لمست حرصا ومتابعة جيدة واستعداد

للتعاون لما فيه خير العراق والحفاظ على سيادتة ووحدتة وسلامة العمليتيين الديمقراطية والامنيه " [١٠] .

إلا أن هناك وزراء أتهموا سوريا بمحاوله التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، ولاسيما وزير الدفاع حازم الشعلان في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٥ .

فيما اكد وزير الخارجيه العراقي هوشيار زيباري أنَّ علاقاتنا مع سوريا ليست على ما يرام ، متهما سوريا بالتستر على وجود قيادات بعثيه عراقية فيها وتقوم بعمليات مسلحة ، من خلال عبورها الحدود المشتركة [١١] .

ومن أجل تعزيز العلاقات العراقية السورية ، قام وزير الخارجية السوري بزيارة بغداد والتقى مع وزير الخارجية العراقي ، وأعيدت العلاقات الدبلوماسيه بين البلدين بعد انقطاع دام حوالي ربع قرن ، واكد الوزيران في المؤتمر الصحفي على أنه جرى اتفاق على تعزيز التعاون الامني وتطوير العلاقات التجارية .

ومن اجل التاكيد على عودة العلاقات بصوره حقيقية بين البلدين ، تسلم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بتاريخ ١٣ تشرين الاول / أكتوبرعام ٢٠٠٨ أوراق اعتماد السفير السوري الجديد في العراق نواف عبد الشيخ فارس وهو اول سفير سوري للعراق بعد عودة العلاقات الدبلوماسية [١٢] ، بعد افتتاح السفارة العراقية في دمشق بوقت قصير قام كل من وزير الداخية السوري بسام عبد المجيد ووزير الداخلية العراق جواد البولاني ، بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك تستمر لمدة خمس سنوات ، وقد اشتملت بنودها على تبادل المعلومات المتعلقة بالقتال ضد الإرهاب والجريمة المنظمة ، بما في ذلك تهريب الوثائق وتزويرها ، وتشديد للرقابة على الحدود المشتركة ، وكما زار الرئيس العراقي جلال الطلباني سوريا في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٧ ، مع عدد من اعضاء البرلمان ، والتقى بالمسؤوليين السوريين الذين اكدوا له وقوف سوريا الى جانب العراق مؤكدين رفضهم لعمليات الارهاب ضد الشعب العراقي كلها [١٣] .

وكما زار نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح سوريا في ١٦ كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٧ ، وبحث مع الجانب السوري احياء الاتفاقيات الموقعة بين

البلدين ، في مجالات النقل البري والجوي والبحري واعادة تشغيل الشركات المشتركة للنقل البري ، وانشاء شركة مشتركة للنقل ـــــ السكك الحديد ، وتطوير مرفأ طرطوس السوري لنقل البضائع عبره الى العراق ، كما بحثا اعادة تشغيل خط كركوك ـــــ بانياس لنقل النفط ، واقامة خط جديد وربط شبكة الغاز العراقية بمشروع خط الغاز العربي ونقل الغاز من حقل عكاش العراقي الى مصفاة لتكرير النفط سوف تقام في محافظة دير الزور تقوم بتنفيذها شركة نور للاستثمار المالي الكويتية تكون طاقتها الانتاجية ١٤٠ ألف برميل يوميا ، وانشاء مستودعات للمشتقات النفطية على جانبي الحدود بين البلدين ، كما بُحث اقامة منطقة تجارة حرة علي الحدود السورية ـــــ العراقية ، وتشكيل مجلس رجال اعمال مشترك للقيام بمشاريع استثمارية في البنية التحتية ، والتأكيد على الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين وتسريع ربط الشبكة الكهربائية العراقية مع شبكة الربط الكهربائي العربي ، ووضع جدول زمني وآلية لدفع عمل اللجان الفنية لاعداد الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والتجارية خلال اقصر مدة ممكنة ، وبحث الجانبان زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين واستثمار القرب الجغرافي بينهما والعلاقات الوطيدة بين الشعبين بما يعود بالفائدة علي البلدين الشقيقين ، واكد نائب رئيس الوزراء السوري حرص سوريا على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق وتطوير الميزان التجاري ، والاستفادة من القرب الجغرافي في هذا المجال مشيرا الى ضرورة تفعيل عدد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجالات الاقتصادية ، والتجارية ، والنفط ، والنقل ، من جانبه دعا صالح الى الاستثمار في البنية التحتية في العراق ، من خلال عمل الشركات السورية العامة والخاصة في هذا المجال ورفع الميزان التجاري والعمل على تعزيز العلاقات وتنميتها في كافة المجالات بما يعود بالفائدة علي مصالح الشعبين [١٤] .

ومن أجل الاستمرار بتطوير العلاقات بين البلدين ، قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزياره سوريا في ١٨ اب / اغسطس عام ٢٠٠٨ ، وقال :

إن زيارته لدمشق " فتحت صفحة في العلاقات بين دمشق وبغداد بعد ما تعرضت في السابق للاهتزاز في ظل النظام السابق مشيراً ان الاقتصاد هو المحرك الاساس لكل العمليات الاخرى لكن تنمية الاقتصاد تواجه تحديات بسبب غياب الامن والارهاب ، واكدنا على ضرورة التعاون في مجال الامن ومكافحة الارهاب بجهد مشترك " [١٥] .

وتم الأتفاق ابان الزيارة على تاسيس مجلس تعاون ستراتيجي عالي المستوى ويرأس هذا المجلس رئيس الوزراء لكلا البلدين ، ويجتمع المجلس مرتين في كل عام بالتناوب بين البلدين ، وسيكون كل من وزراء الخارجيه والدفاع والداخليه والنفط والصناعه والكهرباء والماليه والاقتصاد والنقل اعضاء في المجلس ويهدف هذا المجلس الى [١٦] :

١- التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية
٢- تكثيف التعاون بين البلدين بشأن المسائل الاقليمية ذات الاهتمام المشترك
٣- عقد مشاورات سياسية دوريه على مستوى وكيلي وزاره الخارجية
٤- التعاون في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقه والشؤون المالية والمياه
٥- تامين نقل النفط الغاز الطبيعي عبر سوريا الى الاسواق العالمية
٦- تشجيع شركات القطاع العام والخاص الى التعاون في مابينهما
٧- دعم التعاون في المجال المصرفي وتشجيع المشاريع المشتركة
٨- دعم التعاون في مجال النقل البري
٩- تحسين التعاون في مجال الطيران المدني
١٠- تشجيع التعاون لزيادة السياحة وتسهيل اجراءات السفر بين البلدين
١١- تحديث بوابات العبور بين البلدين
١٢- التعاون والتنسيق في مجالات المياة والري
١٣- التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم
١٤- التعاون في المجالات الامنية والعسكرية

١٥- التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

أمّا في مجال التعاون الاقتصادي فإنَّ الصادرات السوريه الى العراق بلغت قبل الاحتلال حوالي ٢ مليار دولار ، إلا أنها تراجعت بعد الاحتلال بسبب موقف سوريا الرافض له ، لتصل عام ٢٠٠٧ الى ٦٤١ مليون دولار ، في حين يتطلع رجال الاعمال السوريين بشغف للمشاركة في عملية إعادة اعمار العراق وللاستفادة من الإمكانات الاقتصادية الضخمة غير المستغلة لبلد يبلغ عدد سكانه أكثر من ٣٠ مليون نسمة ، بانتظار عودة الحياة الطبيعية إلى العراق ، من المتوقع أن تزدهر السلع والخدمات السورية نتيجة القرب الجغرافي بين البلدين .

وتأكيداً على حرص سوريا على تطوير العلاقات مع العراق زار رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري بغداد في ٢١ نيسان / أبريل عام ٢٠٠٩ والتقى برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي .

يتضح مما تقدم أن العلاقات العراقية السورية تطورت ، لاسيما بعد فتح السفارتين بين البلدين وعلى مختلف المستويات السياسيه والاقتصادية ، من أجل تحقيق اهدافهما المشتركة فالعراق يسعى الى دعم سوري على حدودة المشتركة معها وذلك من اجل منع تسلل الارهابيين الى داخل اراضية ، أما سوريا فإنَّها تسعى في هدفها الاول الى تنشيط اقتصادها معه وذلك عبر التبادل الاقتصادي معه والسعي الى ادخال شركات سورية للمشاركة في اعمارة ، فضلا عن تدفق النفط العراقي عبر اراضيها الى الاسواق العالمية ، مما يحقق ايرادات مهمة للاقتصاد السوري ، أما على الجانب الاخر فإن سوريا ، تخشى من استمرار الوجود الامريكي في العراق لما لذلك من تاثير على أمنها الوطني ، وذلك بسبب علاقاتها المتدهورة مع الولايات المتحدة الامريكية .

رابعا: المتغير الامريكي والعلاقات العراقية السورية

تعد سوريا احدى الدول في المنطقة العربية التي ليس لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ترى الولايات المتحدة أن سوريا تمثل مع ايران محور شر وكما أنَّها دولة ترعى الارهاب ويعود ذلك الى عاملين اساسيين (١٧) .

١- إن سوريا ظلت بمنأى عن تطبيع علاقانها مع اسرائيل ، رغم العديد من المساعي الدولية والأقليمية ، وبالتالي أنَّ اسرائيل تعد سوريا خطرا على مستقبلها ، ومن ثم ترى الولايات المتحدة ان هذا الموضوع عاملاً سلبيا على سوريا

٢- التطور الكبير في العلاقات السورية الايرانية الذي اثر سلبا في العلاقات الامريكية السورية ، لقد كانت احداث ١١ ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ تحولا نوعيا في السياسة الامريكية ، إذ ينبغي أن تتعامل مع اولويات جديده تختلف عما كانت تسيير عليه الادارة السابقة ، وفق نظرية مواجهة العدو في عقر دارة وضربة قبل أن يوجة الضربة للولايات المتحدة الامريكية ومن هنا وبعد احداث ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ ، لوحت الادارة الامريكية بسياسة متشددة تجاة الدول التي تدعم الارهاب ، وهي الانظمة التي دعتها الولايات المتحدة بالمارقة ، ومنها العراق ، وسوريا ، فترى الولايات المتحدة أن الامن الاقليمي للمنطقة ، يتطلب ازاحة النظام الحاكم في العراق ، وأن تحقيق وجود عسكري امريكي سيتعدى مسالة اسقاط صدام حسين ، ومن هنا جاء التخوف السوري من أنَّ المشروع الامريكي اذا مانجح في العراق فأنه سيكون مرشحا للانتقال اليها ، وترى الولايات المتحدة الامريكية بأن الدعم الذي تقدمة سوريا للجماعات المسلحة لعبور حدودها لصالح استمرار العمليات القتالية ضد القوات الامريكية ، وذلك مايوخر المشروع الامريكي في العراق ، والذي سينتج عنه تأخر تصدير المشروع الى سوريا

واستمرت أتهامات السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زاد بعد ١٣ ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠٥ وان الولايات المتحدة الامريكية نفذ صبرها مع سوريا ، واستمرت التأكيدات الامريكية ان سوريا مصدر للارهاب العابر للحدود ، إلا أن الجنرال (راي اوديرنو) أكد في ١٧ اب / اغسطس عام ٢٠٠٩ ، ان عدد

المقاتليين الاجانب الذين يتسللون للعراق قد انخفض بصوره لافته ، الا ان سوريا تبقى مصدر قلق [١٨] .

ان هذه النقطه الخلافيه استمرت في توتر العلاقات بين سوريا والحكومات العراقية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ ، وان جانب الثقه وعدم الارتياح هو السمه الطاغيه على صعيد العلاقات بين الدولتيين ، وبالتالي ظل عامل عبور المتسلليين عبر الحدود السوريه يؤثر على العلاقات العراقية و الامريكية ، وبقي استمرار الولايات المتحدة بأن سوريا تعد العامل الرئيسي في عدم استقرار العراق .

خامسا : أَحداث ١٩ اب / اغسطس عام ٢٠٠٩ وأَثرها على العلاقات العراقية السورية

هذا التطور في العلاقات العراقية السورية تعرض الى هزه جديده وتوتر شديد على اثر التفجيرات الدمويه التي حدثت في العراق ، واتهمت الحكومة العراقية سوريا بالوقوف وراء التفجيرات ، وأنها من مول الجماعات التي عبرت الحدود لتقوم بالعمليه التي ادت مقتل حوالى مئة شخص واصابة مئات اخرين بجروح في سلسلة تفجيرات استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في ١٩ آب / اغسطس عام ٢٠٠٩ ، وطالبت الحكومة العراقية من سوريا تسليم قياديين بعثيين متورطيين في التفجيرات ، وسّعت الحكومة العراقية من نطاق الأزمة بمطالبتها الحكومة السورية ، بالإضافة إلى ما سبق بتسليم جميع المطلوبين قضائياً ممن ارتكبوا جرائم قتل وتدمير بحق العراقيين وممتلكاتهم ، وطرد المنظمات الإرهابية التي تتخذ سوريا مقراً ومنطلقاً لها [١٩] .

وردت سوريا بأنها مستعدة لاستقبال وفد عراقي يطلعها على الأدلة التي تتوفر لديه عن منفذي التفجيرات ، لاسيما أن سوريا ترى أن لامصلحه لها في دعم الجماعات المسلحه وانما هي تسعى الى استقرار العراق ، إذ ترى سوريا أن ليس

من مصلحتها قيام دولة ضعيفه في جوراها ، لأن ذلك يؤثرعلى أمنها القومي ، لاسيما أن العراق يمثل العمق الاستراتيجي لسوريا والاكثراهميه وضمانا لها سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل ، وعليه أن وجود تنسيق ستراتيجي لسوريا مع حكومة عراقية قوية يوسع حدود العمق الاستراتيجي السوري ، ومن ثم ترى سوريا أن هناك أطرافاً خارجية لها مصلحة في تأزم العلاقات العراقية السورية .

إما من الناحية الاقتصادية فإن العراق غني بثرواتة الطبيعية والبشرية ومن ثم فإن سوريا تشكل معبرا هاما لنقل البضائع الى العراق بكل مايمكن ان يدره على اقتصادها من عوائد ، وأن الاستقرار الامني والسياسي سينعكس بصوره واضحه على الاقتصاد السوري ، أما العراق فقد أكد من خلال رئيس وزرائه نوري المالكي أن " العراق قدم لسوريا منذ العام ٢٠٠٤ أسماء وعناوين ومعلومات ووثائق وأدلة على أنشطة الإرهابيين وبعض الجماعات التكفيرية المعروفة ومواقعهم وطرق تسللهم عبر الأراضي السورية وتلقيهم الدعم اللوجستي ومعلومات عن القيادات البعثية التي تلتقي على الأراضي السورية وتخطط لإعادة الديكتاتورية وتعمل على ذلك عبر ارتكاب الجرائم البشعة ضد العراقيين ، مؤكداً أن ٩٠ % من الإرهابيين من مختلف الجنسيات العربية تسللوا إلى العراق عبر الأراضي السورية " [٢٠] .

وذكر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي " العراق يحرص على إقامة أفضل العلاقات مع سوريا وقد وقعنا في زيارتنا الأخيرة الى دمشق على تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي وخططنا لفتح أنبوبين لنقل النفط وزيادة التبادل التجاري بين البلدين ".

وطرحت الحكومه العراقيه معلومات تؤكد عن تورط جماعة يونس الاحمد أًمين سر المكتب العسكري لحزب البعث العراقي في التفجيرات الاخيرة ، وأن تنظيم القاعده لديهم معسكرات في مناطق مختلفة من سوريا في اللاذقية وغيرها تشرف على تدريبهم وتمويلهم المخابرات السورية ، أما سوريا فقد رفضت هذه

الاتهامات على لسان رئيسها بشار الاسد قائلاً " لذلك قامت سوريا مباشرة بعد صدور الاتهامات بالطلب رسمياً الى العراق بإرسال وفد الى سوريا ومعه الأدلة حول هذه الاتهامات " [٢١] . واثناء لقاء منسق السياسية الخارجية للاتحاد الاوربي خافير ساولانا مع الرئيس السوري بشارالاسد اكد الاخير ان لبلاده مصلحة مباشره بأمن واستقرارالعراق واكد ايضا على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية لما في ذلك من انعكاسات ايجابية على إرساء الاستقرار والأمن للشعب العراقي ، ونتيجة لأستمرار الازمة بين البلدين قررت الحكومة العراقية سحب سفيرها في دمشق علاء حسين الجوادي ، قابلته سوريا بنفس الاجراء ، و طلبت الحكومة العراقية من وزارة الخارجية بمطالبة مجلس الامن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين خطّطوا ونفذوا جرائم حرب وإبادة ضد الإنسانية ، كما أوعز مجلس الوزراء بتنظيم ملفات استرداد المجرمين المطلوبين عن جرائم الإرهاب وعلى الفور

اما السياسيون العراقيون فقد اختلفوا في توجهاتهم تجاه سوريا ، فالحكومة العراقية واطراف من الائتلاف الحاكم هم مع محاسبة سوريا على اعمالها ، وبرأت أطراف اخرى في الائتلاف الحاكم سوريا من الجريمة ، الامر الذي وصفة وزير الخارجية العراقي بأنها مواقف طائفية ، او مذهبية ، او مواقف غير مسؤولة ، فيما وصف رئيس الحكومة العراقية الاسبق إياد علاوي الازمة العراقية السورية بالمفتعلة مشيرا الى ان الاتهامات العراقية الى سوريا لاتقوم على اسس مهنية اودبلوماسية وهناك من أَلمَحَ الى تورط دول اخرى بالتفجيرات [٢٢]

أمّا على صعيد الرئاسة العراقية فقد اجتمع مجلس الرئاسة بتاريخ ٨ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٩ ، وبحث أهمية تطويق الموقف مع سوريا ، وقال في بيان صدر عقب الاجتماع إن " تطويق الموقف مع الجارة سوريا والتعاون بين البلدين لحل المشكلات العالقة عن طريق الحوار والقنوات السياسية والدبلوماسية لما فيه مصلحة الدولتين ومنع العناصر المعادية من استغلال أي ظرف للعمل ضد البلد الآخر،

الدعوة لاعتبار العمليات الارهابية جرائم ضد الانسانية وتشكيل محكمة دولية لهذا الغرض لا يقصد بها سوريا بل ملف الارهاب [٢٣] .

بناءاً على ماتقدم لم يكن مضمون الخطاب الرسمي العراقي تجاه سوريا وحده الامر الذي اثر على قوه الخطاب العراقي والذي اثر على موقف الحكومة العراقية تجاه سوريا الذي استغلتة الاخيره في دفاعها عن موقفها الذي انكرت فيه التفجيرات الارهابية .

سادسا : الموقف التركي من الازمة العراقية السورية

لتركيا دوراً كبيراً في الازمات التي بدات تحدث داخل منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة ، فنراها تاخذ موقفا متميز لحل المشاكل التي تحدث بين الدول العربية أو بين الدول العربية والدول الاقليمية ، وبقدر تعلق الأمر بالازمة العراقية السورية وسعي الجامعة العربية الى حل الازمة ، إلا أن الجانب التركي كان له الدورالمتميز لحلها يفوق دور الجامعة ودولها ، من خلال التحرك السريع لتطويق الازمة ومع وصول وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الى بغداد لسماع وجهة النظر العراقية لتطويق الازمة ، ولقائة بالمسؤوليين العراقيين الذين أكدوا على تمسكهم بمطالبهم المقدمة للحكومة السورية ، والتي تتلخص بتسليم قيادات بعثية مقيمة في سوريا وطرد الجماعات المسلحة ، بالإضافة الى التمسك بخيارالمحكمة الدولية .

ومن أجل حل الازمة ، التقى وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو بالرئيس العراقي جلال الطلباني ، وأعرب اوغلو " عن أمل حكومة وشعب تركيا بأن يتجاوز العراق وسوريا الفتورالذي حصل في علاقاتهما بعد التفجيرات الإرهابية الأخيرة في بغداد ، ورغبة تركيا في توفير آلية لتقريب وجهات النظر بين العراق وسوريا ". أما رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أكد من جهته ، من لقائة

الموفد التركي تمسكه بـــ أربعة مطالب عراقية تتلخص بتسليم المتورطين بالتفجيرات التي شهدتها بغداد أخيراً وطرد الجماعات المسلحة التي تتخذ من الأراضي السورية منطلقاً لها والمضي بتشكيل المحكمة الدولية [٢٤] .

وأثنى وزير الخارجية التركي على تعاون الحكومة العراقية وإعطائها معلومات عن أسباب تراجع العلاقات بين العراق وسوريا، مؤكداً أن " الوفد التركي سينقل هذه المعلومات الى الجانب السوري لحل الأزمة ، مشيراً الى أنّ أقدار دول الجوار مشتركة ولو فكرت كل الأطراف بهذه المسألة لوفرنا الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لبلداننا ، وأضاف حتى وإن كانت هنالك آراء مختلفة بين دول الجوار فيجب أن تطرح بشكل موضوعي وصريح للوصول الى حلول مشتركة ".

فقد وصل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، إلى دمشق والتقى بالرئيس السوري بشار الأسد ، وبحثا تطورات الأوضاع على الساحة العراقية ، وبشكل خاص بعد التفجيرات الإرهابية التي أودت بحياة المواطنيين العراقيين ، وأكد الأسد أن سوريا أثبتت في السنوات الماضية حرصها على حياة المواطنيين العراقيين ، ودعمها لمصالح الشعب العراقي وللمصالحة الوطنية ، ومن غير المقبول توجيه أي اتهامات غير مسؤولة إليها تسيء إلى مسيرة تطور العلاقات السورية العراقية ، من جانبة قال أوغلو : إن بلاده تريد حل جميع المواضيع بين دمشق وبغداد عبر القنوات المفتوحة والمشاورات معتبراً أن سوريا والعراق حليفان ستراتيجيان لتركيا [٢٥] .

ولحل الازمة عقد اجتماع رباعي ضم وزيري خارجية سوريا وليد المعلم والعراق هوشيار زيباري و عمروموسى الأمين العام للجامعة العربية ووزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو على هامش اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة وتقرر عقد اجتماع ثان في تركيا لمواصلة الجهد من أجل إنهاء التوتر بين دمشق وبغداد وأعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم بعد هذا الاجتماع أنه

أتفق على وقف الحملات الإعلامية بين سوريا والعراق وتشكيل لجان أمنية مشتركة والإسراع بعودة السفيرين .

ومن ثمّ عقدت مفاوضات عراقية سورية في تركيا بحضور وزير خارجية البلدين لازالة التوترات الحاصله بين الدولتيين ، وقد رحب وزير الخارجيه التركي احمد داود اوغلوا باصرار الاطراف المعنية على التعاون من أجل الكشف عن جميع الحقائق التي تقف وراء الهجمات التي استهدفت بغداد ، وحضر الاجتماع الامين العام للجامعه العربية عمرو موسى اضافة الى وزير الخارجية التركي [٢٦] .

اذاً كان لتركيا الدور الكبير في تخفيف التوتر العراقي السوري ، عبر الجولات التي قام بها وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو بين البلدين ، والاجتماعات المستمره التي كانت تراعاها تركيا سواء في القاهره أواسطنبول بهدف منع أي توتر بين البلدين يؤدي الى القطيعة ، ومن ثمّ أدت تركيا دورا محوريا ومتميزا لحل الازمه فاقت جميع الدول العربية سواء الجاره للبلدين او البعيده .

سابعا : موقف العراق من الأزمة السورية عام ٢٠١١

شهدت الدول العربية بعد عام ٢٠١١ سلسلة من التغييرات منذ نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ ، بدأت باسقاط الانظمة في تونس ، ومصر ، وليبيا ، واليمن وكانت سوريا من الدول العربية التي تأثرت بهذه التغييرات ، إذ انطلقت فيها حركة التغيير في ١٥ اذار / مارس عام ٢٠١١ ، من مدينة درعا مطالبين باصلاحات سياسية واقتصادية ، مما ادى الى أستعمال النظام وسائل القوة لانهاء هذه الاحتجاجات ، التي توسعت الى المدن السورية الاخرى ، مما أدى الى قيام المعارضة السورية المدعومة من قوى اقليمية بحمل السلاح والمطالبة باسقاط نظام بشارالاسد الذي لازال متمسك بالسلطة ، وبقدر تعلق الموضوع بموقف العراق من الاحداث في سوريا ، فإنّ موقف الحكومة العراقية كان واضحا بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان المجاورة ومنها سوريا ، وإنّ أبرز ماقام به العراق

هوالسعي الى حل الازمة بين النظام والمعارضة بالطرق السلمية ، وقد سعى العراق وفق هذا الاتجاه من خلال طرح المبادرات لانهاء الازمة ، فكان ابرزها المبادره التي طرحها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ايلول / سبتمبر عام ٢٠١٣ ، والتي تضمنت :

" وقف اطلاق النار في كافة الاراضي السورية وانسحاب جميع المقاتلين الاجانب واطلاق صندوق عربي لدعم عودة اللاجئين السوريين ودعم التحقيق المحايد بشان أستعمال الاسلحة الكيمياوية ، وعدم اطلاق أية أحكام مسبقة قبل نتائج التحقيق وعدم أستعمال الاراضي العربية في توجيه ضربة عسكرية لسوريا أو أي بلد عربي آخر ، داعياً الى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة تحظى برضا الجميع وتعمل على التهيئة لاجراء انتخابات مبكرة وطالب بـــوضع خارطة طريق واضحة تحت إشراف عربي ، واعتماد ألية يتفق عليها الجميع بتشجيع من الجامعة العربية ودعمها وضمانها لتشكيل حكومة مؤقتة مرضي عنها من النظام والمعارضة [٢٧] .

ومن أجل حل الأزمة السورية التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في بغداد بمبعوث الامين العام للامم المتحدة الأخضر الابراهيمي في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٣ وطالب المبعوث الاممي " دعماً عراقياً وإسناداً لجهود الحل السلمي وتشجيع الأطراف جميعاً بما فيها النظام السوري على تقديم التنازلات من أجل الحل ، وأن الحل السياسي يمثل مصلحة لجميع الأطراف " ، أمّا رئيس الوزراء العراقي فقد أكد للاخضر الابراهيمي " أن العراق على استعداد تام لإسناد جهود المبعوث الدولي ودعمها بما يحقق حلا سياسيا مطمئنا لجميع السوريين والمنطقة " [٢٨] . كان المبعوث الاممي قد زار العراق في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٢ ، من أجل ايجاد تسوية للأزمة السورية والتقى برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، واكد بيان رسمي بأن المالكي أبلغ الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية دعم العراق لجهوده من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية المتفاقمة ، وفي هذا الصدد نُقل عنه القول " نحن معكم بكل ما نستطيع وأن نجاحكم سيكون نجاحاً لسوريا وللمنطقة بأسرها ، داعياً

جميع الدول المؤثرة في الشأن السوري إلى إدراك خطورة تطورات الأزمة ، والى ضرورة التعامل معها بمسؤولية عالية " ، فيما عرض الإبراهيمي " رؤية أولية للحل كانت متفقة مع رؤية العراق التي طرحها منذ البداية ، وتعتمد على وقف شامل لإطلاق النار وإطلاق عملية سياسية تحقق حلاً مقبولاً للشعب السوري يحفظ حقوقه وطموحاته المشروعة " (٢٩) .

وعلى الرغم من سعي العراق الى حل الأزمة السورية سلمياً ، إلا أن استمرار الازمة لمدة طويلة كان ذات تاثيرات سلبية على العراق وذلك مالاحظناه في حزيران / يونيو عام ٢٠١٤ ، بسقوط عدد من المحافظات العراقية بايدي القوى الارهابية ، والمتمثلة بداعش مستغلاً فراغ السلطة على الحدود العراقية السورية والتقارب الجغرافي بين البلدين منطلقاً من الاراضي السورية ، وقد حذر العراق أن استمرار هذه الازمة ستلقي بتداعياتها على المنطقة بصورة عامة والعراق خاصة ، ومن ثم اصبح من الضرور في ظل هذه الاوضاع ضرورة التعاون بين العراق وسوريا لانهاء الازمة .

ثامنا : عوامل تطويرالعلاقات العراقية السورية

من أجل تطوير العلاقات العراقيه السوريه ينبغي العمل على :

١- على الحكومة السورية مراقبه الحدود مع العراق ومنع تسلل الجماعات المسلحه العابره للحدود ، عبر التعاون الاستخباري وضبط أمن الحدود وتسليم المجرميين الذين يقومون باعمال إرهابيه ، ولاسيما التنظيمات الارهابية والجماعات المتطرفة الاخرى ، ووضع برامج مستقبلية من أجل تنمية العمل المشترك والتعاون في مضمار تبادل الخبرات .

٢- العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية العراقية السورية بغية وقف تداعيات الازمة المالية العالمية ، عبر المؤسسات المالية وتطوير الادوات الاستثمارية ،

والارتقاء بوعي المستثمرين ، ودعوة الشركات السورية للاشتراك في مشاريع إعاده البناء وإن يعمل الشركاء السوريون وفق قواعد تنافسيه .

٣- تأسيس مجموعه اتصالات تضم العراق وسوريا ودول الجوار والولايات المتحدة للبدء بوضع بنيه أمنيه اقليميه لمواجهة التحديات المستقبلية .

٤- التاكيد على منع العناصر المعاديه من العمل والتحرك عبر الساحة السورية ، لأنّ ذلك يؤثرعلى امن واستقرار العراق ، وضبط رؤوس الاموال التي تسهم في دعم النشاطات الارهابيه في العراق والمتحركه عبر الحدود السوريه .

٥- ايصال رساله الى دول الجوار ، ولاسيما سوريا أن عدم استقرار الاوضاع في العراق وتردي الامن ، سينعكس حتما على دول الجوارجميعا .

٦- طمأنة القيادة السورية أو منحها تعهدات بأن العراق واراضية لن تكون منطلق لأي محاولة لأستهداف سوريا من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

٧- أن يعمل العراق على السعي في حل الأزمة السورية ، وأن يكون الساعي الرئيسي عبر حث الدول الإقليمية على ضرورة حل الأزمة ، وأن إستمرارها سيساهم في عدم استقرار المنطقة وخاصة العراق .

٨- على الحكومة العراقية الاستعداد لأحتمال مجيء قيادة جديدة في سوريا ، أذا ما علمنا انسجام الموقف الإقليمي والدولي من النظام السوري القائم ، لذا فإن من مصلحة العراق أن يعيد صياغة علاقاته الثنائية مع سوريا وفقاً للموقف الاقليمي والدولي .

الاستنتاجات :

من دراستنا لموضوع العلاقات العراقية السورية الواقع والآفاق توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها :

١- سعت سوريا لتقوية علاقاتها مع العراق لأن العراق العمق الستراتيجي لها ، لاسيما بعد قيام دولة اسرائيل

٢- سعي البلدين في نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن المنصرم الى اقامه الوحدة بينهما ، الا ان الاوضاع السياسية لكلا البلدين لم تساعد على قيامها ، فضلا عن الموقف الغربي المعادي لها

٣- مع قيام ثورة ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي وقفت سوريا ضد النظام العراقي الجديد إذ كانت فيه سوريا متحدة مع مصر ، مما ادى الى تدهور العلاقات العراقية السورية ، إلا أن هذه العلاقات بدات بالتطور بعد ثورة ٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٣

٤- مع وصول البعثيين الى الحكم عام ١٩٦٨ تطورت العلاقات بين البلدين إلا أن الخلاف بين الدولتيين بدا في عام ١٩٧٩، بعد اتهام سوريا بمساعدة حركات مناهضه للحكم ضدها في حين اتهم العراق سوريا بمحاولة تقديم مساعدة لقيام انقلاب ضد حكمه وقطعت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٢ ، لاسيما بعد وقوف سوريا الى جانب ايران في الحرب خلال حربها مع العراق

٥- اعيد الدفء الى العلاقات العراقية السورية عام ١٩٩٧ ، بسبب العقوبات التي فرضت على العراق بعد عام ١٩٩٠ ، اذ اراد العراق الاستفادة من تحقيق موارد اضافيه عبر سوريا ، عبر تصديرالنفط العراقي وفي الوقت نفسه ارادة سوريا تحسيين اقتصادها

٦- رفضت سوريا الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، لرؤيتها أن ذلك يؤثرعلى أمنها القومي وربما ستكون هي المستهدفة بعد العراق واقدمت على فتح حدودها أمام المسلحيين العرب لمقاتله القوات الامريكية

٧- سعت سوريا الى اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العراق بعد سقوط النظام العراقي وفتحت سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٨ وتوجت هذه العلاقات بأتفاق التعاون الستراتيجي بين البلدين

٨- تأزمت العلاقات العراقية السورية على أثر التفجيرات التي حدثت في بغداد في اب / اغسطس عام ٢٠٠٩ ، إذ اتهمت الحكومه العراقيه سوريا بمساعدتها لمنفذي الهجمات ، وايوائها لهم لافشال عملية التغير في العراق في الوقت الذي رفضت سوريا هذه الاتهامات وطالبت بتقديم الادلة الثبوتية

٩- لتركيا دوراً كبيراً في التخفيف من حدة الأزمة عبر الجولات التي قام بها وزير الخارجيه التركي وانفراجها ، إذ تضمنت لقاءات عديدة بين الوفد العراقي والسوري في مقر الجامعة العربية أو في اسطنبول

١٠- من اجل تطوير العلاقات العراقية السورية والتخفيف من حدة الازمات ينبغي اعادة بناء الثقه بين البلدين المبنية على المصالح المشتركة ، وابعاد المؤثرات الخارجية التي تسعى الى اعاقة تطورالعلاقات ، وقيام سوريا بمراقبة حدودها مع العراق ، ومنع دخول المسلحيين عبر حدودها للقيام بعمليات تؤثرعلى الاستقرار الامني في العراق ، واقامة منظومة امنية مشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين ، سواء على مستوى التبادل التجاري أم التعاون الاستثماري

١١- سعى العراق في الازمة السورية عام ٢٠١١ ، أن يبقى على الحياد بين النظام السوري ومعارضية وطرح المبادرات من اجل ايجاد تسوية سليمة للازمة السورية ، ولاشك أن استمرار الازمة في سوريا انعكس سلبيا على العراق ، من خلال دخول الجماعات الإرهابية من أراضية داخل الأراضي العراقية

الهوامش والمصادر :

(١) د.محمد جعفرفاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨ مركز دراسات الوحده العربيه ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص١٩١- ٢١٠

(٢) المصدر نفسه ، ص٢١١-٢٣٠

(٣) د. عادل حمزه عثمان ود.عامر هاشم عثمان ، دراسة سياسية قانونية لأثر دعوه العراق بأنشاء محكمة دولية على العلاقات العراقية السورية بحث غير منشور، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣

(٤) المصدر نفسه ، ص٤

(٥) د.ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية ، جامعه بغداد ، العدد ، ٣٣ ، ٢٠٠٧ ، ص١٨

(٦) سوريا في ظل بشار الاسد التحديات السياسية الخارجية ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، لندن ٢٠٠٤

(٧) المصدر نفسه

(٨) المصدر نفسه

(٩) المصدر نفسه

(١٠) د. عادل حمزه عثمان ود.عامر هاشم عثمان ، مصدر سابق ، ص٧

(١١) المصدر نفسه ، ص٨

(١٢) المصدر نفسه ، ص٨

(١٣) سميث ويكاس ، العلاقات السورية ــ العراقية مرحلة جديدة ؟..... ، معهد واشنطن

لسياسة الشرق الأدنى ٣٠٠٧/٠٨/٢٠

(١٤) صحيفة الزمان الدولية ، لندن ٢٠٠٧/١٢/١٦

(١٥) صحيفة الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٢

(١٦) د. عادل حمزه عثمان ود.عامر هاشم عثمان ، مصدر سابق ، ص٨

(١٧) د. ستار جبار الجابري ، مصدر سابق ، ص٢٨-٢٩

(١٨) د. عادل حمزه عثمان ود.عامر هاشم عثمان ، مصدر سابق ، ص١٢-١٣

(١٩) أحمد يوسف أحمد ، قراءة في الأزمة السورية – العراقية ، صحيفه الاتحاد الاماراتيه ٢٠٠٩/٩/١

(٢٠) صحيفة المستقبل اللبنانيه ٢٠٠٩/٩/١

(٢١)المصدر نفسه

(٢٢) د. عادل حمزه عثمان ود.عامر هاشم عثمان،مصدر سابق ،ص١٧

(٢٣) صحيفة الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٩/٩

(٢٤) صحيفة المستقبل اللبنانيه ، مصدر سابق

(٢٥) المصدر نفسه

(٢٦) اجتماع رباعي لحلحلة الأزمة العراقية–السورية في اسطنبول،صحيفه الوقت

١٥ / ٩ / ٢٠٠٩

(٢٧) العراق يطلق مبادرة لحل الازمة في سوريا ، ينظر :

http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news/63631-2013-09-04-11-08-20.html

(٢٨) العراق يؤكد دعمه لمبادرة الإبراهيمي في حل الازمة السورية ، ينظر :

http://l-news.net/index.php/policy/32105.html

(٢٩) حول زيارة الاخضر الابراهيمي إلى بغداد ،صحيفة الجريدة ، بغداد،

٢٠١٢\١٠\١٥